الفصل الثالث

سياسات الثروة

صدر كتاب آدم سميث «ثروة الأمم»، و«إعلان الاستقلال» الأمريكي في العام نفسه. وكان المفهوم في كليهما أن الناس هم وحدات للتفكير المستقل، ولديهم القدرة على اتخاذ القرارات بناء على المعلومات المتاحة بحرّية، وأن النتيجة الإجمالية لذلك هي الوصول إلى أكثر أساليب توزيع الثروة حكمة (وهي العمل في الحالة الأولى)، والسلطة السياسية (في الحالة الثانية).

كانت الرأسمالية والديمقراطية تشتركان في المنطق الداخلي نفسه: إذ يفترض أن كلاً من الأسواق الحرة والديمقراطية النيابية يعمل على خير وجه، عندما يتخذ الأفراد قرارات منطقية - سواء أكانوا يشترون الممتلكات أم يبيعونها، أم يقبلون المقترحات أو يرفضونها. ويسلّم العملان [كتاب ثروة الأمم وإعلان حقوق الإنسان] بوجود مجال عام، تعرفه الكلمة المطبوعة التي يتمتع كل من يقرأ ويكتب بفرص متساوية للوصول إليها؛ كما أن لهما عدوًا مشتركًا: وهو الحكام المستبدون القادرون على استخدام السلطة استخدامًا تعسفيًا لمصادرة الممتلكات وتقييد الحريات.

وللبنية الداخلية للحرية شكل حلزوني مزدوج: يتجه أحد فرعيه - الحرية السياسية- إلى أعلى على نحو تتابعي مع الفرع الآخر - الحرية الاقتصادية. لكن هذين الفرعين لا بد أن يظلا منفصلين -برغم تشابكهما- حتى تحافظ بنية الحرية على سلامتها. فإذا كانت الحرية السياسية والحرية الاقتصادية شقيقتين في تاريخ الحرية؛ فإن زواج المحارم الذي قد يقع بين الثروة والسلطة هو ما يمثل أشد تهديدات الديمقراطية فتكًا. فإذا كان من السهل الحصول على السلطة مقابل المال، فإن تركيز أحدهما في يد واحدة يمكن أن يضاعف احتمال فساد كل منهما. فعندئذ يتجه الشكل الحلزوني للحرية إلى أسفل نحو تركيبات فاسدة من السلطتين السياسية والاقتصادية المركزة.

ذلك ما حدث على مدار التاريخ البشري؛ فقد أصبحت الثروة والسلطة، مرارًا، مركّزتين في أيدي قلة قليلة، تعزز هيمنتها وتثبتها على حساب الأغلبية. وقد ظهر هذا النموذج المعتاد في صور عديدة مختلفة، وقطعته استثناءات نادرة بارزة منها أثينة القديمة والجمهورية الرومانية التي استمرت مدة قصيرة.

كان تأسيس الولايات المتحدة يمثل انحرافًا واعدًا عن هذا النموذج. فلأول مرة في التاريخ، تمكن عدد كبير من الأفراد، من استخدام المعرفة بصورة منتظمة للتوسط بين الثروة والسلطة. ولأن المصدر الشرعي الوحيد للسلطة في أمريكا كان موافقة الشعب؛ لم تكن الثروة لتقايَض بالسلطة السياسية.

إن نشأة السلطة العادلة من موافقة الشعب، تعتمد على سلامة عملية التفكير التي يتم عبرها إعطاء هذه الموافقة. فإذا أفسد كلٌّ من المال والخداع عملية التفكير، فإن موافقة الشعب تعتمد على مقدمات كاذبة، ومن ثم فإن أي سلطة تشتق منها، تكون زائفة وظالمة في جوهرها. فإذا اغتصبت موافقة الشعب عن طريق التلاعب بالمخاوف الضخمة، أو اختلست بزعم التوجيه الإلهي، فإن ذلك يسلب الديمقراطية قوتها. وإذا كان التعطيل المؤقت للعقل يجعل نسبة كبيرة من المواطنين تفقد الثقة في سلامة العملية، فإن ذلك يتسبب في إفلاس الديمقراطية.

وإذا لم تعد هناك مشاركة للمواطنين؛ فإن من يرى من بينهم أمارات الفساد أو عدم المنطقية، لا يجد طريقة للتعبير عن مخاوفه ولفت انتباه الآخرين الذين قد يشاركونه فزعه، بعد فحص الدليل ذاته؛ فلا يمكن إيجاد الكتلة الحرجة المعارضة بين الأفراد المعزولين بعضهم عن بعض، وينظرون عبر مرايا أحادية الاتجاه في غرف جدرانها عازلة للصوت، ويصرخون ما شاؤوا دون أن يسمعهم أحد. وإذا توقف عدد من المواطنين عن المشاركة في عملية الديمقراطية فإنها تموت.

كان مؤسسونا يشعرون بالقلق تجاه مخاطر تركيز الثروة؛ حتى إن ألكسندر هاميلتون، وهو المحافظ البارز، كتب قبل «المؤتمر الدستوري» مباشرة عن «النزوع الحقيقي للطبيعة الإنسانية» الذي قد يؤدي إلى محنة في الدولة الجديدة، يقول: «كلما زادت الثروة وتكدست في أيدي القلة، وساد الترف في المجتمع، عُدَّت الفضيلة إلى حد بعيد تابعًا مخلصًا للثروة، ومالت الأشياء للانحراف عن معايير الجمهورية».

ولقد حذر المؤرخ الروماني بلوتارك -الذي كانت كتاباته التاريخية معروفة لكثير من مؤسسينا- من أن «عدم التوازن بين الغني والفقير، هو أقدم العلل التي تصيب جميع الجمهوريات، وأشدها فتكًا».

وكتب مؤسس الرأسمالية، آدم سميث، في كتابه «ثروة الأمم» عن النخب صاحبة السلطة الثرية الفاسدة عبر تاريخ العالم الذي سبق فجر العهد الجديد: «إن مقولة كل شيء لنا ولا شيء لغيرنا تبدو -في كل عصر من العصور التاريخية- شر ما يقوله طغاة البشر».

كذلك كتب بولس الرسول في رسالته إلى تيموثي: «حب المال أصل كل شر».

كما كتب الدكتور صامويل جونسون، الذي انتشرت قراءته بين مؤسسينا في خمسينيات القرن الثامن عشر أن العقل في أي جمهورية: «قوة تحذرنا من الشر». وقد أدرك مؤسسونا أن صفة الحذر هذه ضعيفة جدًا أمام إغراء السلطة الشديد. وحسب عبارة إيمانويل كانط، أشد الفلاسفة الأوروبيين تأثيرًا في عصر التنوير، الذي كان معاصرًا لجونسون: «إن الاستمتاع بالسلطة يفسد حتمًا حكم العقل ويسيء استعمال حريته».

وكما ذكرت في المقدمة، أصبحت فكرة حكم الذات محتملة بعد ظهور الصحافة المطبوعة -وإثر عصر التنوير- وتوزعت المعرفة بفضلها على الأفراد على نطاق واسع، ونشأ سوق للأفكار يقوم على سلطة العقل. وما إن أصبح في الإمكان مناقشة القرارات بحرية، بدأ العقل يحل محل الثروة بوصفه المصدر الرئيس للسلطة.

عندما يكون ما تقوم به الحكومة متاحًا بالكامل لفحص مواطنيها وخاضعًا للمناقشة والجدل الفعال، يصبح من الصعب إخفاء الاستخدام الفاسد للسلطة العامة من أجل مكاسب شخصية. وإذا كان حكم العقل هو المعيار الذي يقوّم به كل استخدام للسلطة الرسمية، يمكن عندئذٍ لجماعة المواطنين الواعية الكشف عن أشد خطط خرق الثقة العامة تعقيدًا وضبطها. إضافة إلى ذلك، فإنه عندما تصعد الأفكار أو تهبط حسب جدارتها، يميل العقل إلى دفعنا في اتجاه قرارات تعكس أفضل المتاح من حكمة الجماعة كلها.

لكن العقل وحده لا يكفي، فلا بد من وجود ساحة عامة متاحة للجميع، يمكن للأفراد عبرها التواصل بحرية لإلقاء الضوء على الاستخدام غير المشروع وغير الحكيم للسلطة. وقد أكدت هنّا (أرندت) -التي كتبت عن الديكتاتورية في القرن العشرين- على أهمية المجال العام في هذه العملية: «إن العلاج الوحيد لإساءة أفراد لا يتولون مناصب أو لا يعملون بالعمل العام استخدام السلطة العامة، يكمن في المجال العام ذاته، في ضوء ما يظهره كل عمل يتم داخل حدوده، وفي الوضوح التام الذي يُفرَض على كل من يدخلونه».

فإذا لم تكن الساحة مفتوحة تمامًا يصبح هؤلاء الذين يتحكمون في الدخول إليها حجّابًا، فإن كانوا يتلقون مالاً مقابل الدخول، فإن من لديه قدر أكبر من المال تكون له قدرة أكبر على المشاركة، وتصبح الأفكار الصالحة الموجودة في عقول الرجال والنساء الذين لا يمكنهم دفع ثمن عضوية الساحة العامة، غير متاحة للتفكير والتأمل. وعندما تُعرقل آراؤهم، تبدأ جدارة الأفكار التي كانت دومًا قلب نظرية الديمقراطية

النابض بالتضرر. وعندئذٍ يأتي حوار الديمقراطية مفتقرًا إلى حكم العقل ويسهل التلاعب به.

وهذا بالضبط ما يحدث في أمريكة، فقد كان لدينا سوق للأفكار قائم على الكلمة المطبوعة، يسهل الدخول إليه، فحل محله عالم أساسه التلفاز يصعب النفاذ إليه، وقد أدى ذلك إلى تحول جذري في طبيعة سوق الأفكار وعملياته في الولايات المتحدة.

عندما لا يتمكن غير الأغنياء من الدخول إلى الساحة الرئيسة التي يتلقى منها أغلبية الشعب معلوماتهم، فإن من يمكنهم دفع ثمن القبول يصبح لديهم تأثير أكبر بصورة آلية، وتصير آراؤهم أهم من آراء الآخرين، ومن ثم تتغير أولويات الدولة.

ولنأخذ مثالاً واحدًا من أمثلة عديدة، أثناء السنوات الطويلة الماضية، كانت الدعوة إلى خفض ضريبة الأيلولة على 100/1 من 1% من أغنى الأسر في أمريكة، (ولا يزال دافعو الضرائب وحدهم هم من يخضعون لها) تقدم بوصفها أولوية **أكثر** أهمية من الحاجة إلى توفير الحد الأدنى من الرعاية الصحية لعشرة ملايين أسرة، لا يحصلون حاليًا على أي رعاية صحية على الإطلاق.

عندما تحدد الثروة الوصول إلى الساحة العامة؛ فإنها تتسبب في تشويهات مماثلة أثناء الحملات الانتخابية. ففي أمريكة الحديثة، يضمن المرشح الذي يجمع أكبر قدر من المال، الهيمنة على شكل الخطاب السياسي الذي يستخدمه الناخبون أساسًا لخياراتهم.

ويقوم الاتصال بين المرشحين لمواقع التمثيل القومي والناخبين الأمريكيين حاليًا في الأساس على الدعاية التلفازية أحادية الاتجاه، التي تستغرق ثلاثين ثانية والتي اشتراها المرشحون بمبالغ ضخمة تبرع بها لهم بصفة عامة النخب، التي تهتم بشراء نتائج سياسية معينة مقابل ما يسهمون به، فالمال يأتي ممن يمتلكونه، فمن يملكون المال يُدفعون لإعطائه للمرشحين الذين يعدون بتصرفات بعد الانتخابات ستسعد المسهمين - فهم ركائز هذه المنظومة. وربما لا يرضى الناخبون بهذا السلوك لو أنهم علموا بما يجري. لكن المرشحين والمسهمين لديهم القدرة على تجاهل مصالح الناخبين الحقيقية؛ لأنه يمكن صياغة آراء الناخبين حاليًا عن طريق الحملات الإعلانية الضخمة، التي يمكن شراؤها.

بل إن الكونجرس بمجلسيه -النواب والشيوخ- يشهد تناميًا لدور المال المتنامي في عملية إعادة الانتخاب المقترنة، وتراجعًا كبيرًا للنقاش والتشاور العقلاني، وهذا مناخ يؤدي إلى انتشار الفساد المؤسسي. فالفضيحة التي تورط فيها عضو جماعة الضغط جاك أبراموف، وألحقت به الخزي ليست سوى قمة جبل جليدي عملاق يهدد سلامة الهيئة التشريعية الحكومية بأسرها. وثمة خطوات تتخذ حاليًا في الكونجرس الجديد للحد من هذا الخطر، لكن المشكلة الأساسية لا تزال موجودة.

وقد نادى الإصلاحيون مرارًا بإصدار قوانين وتشريعات جديدة تهدف إلى التحكم في قدر الأموال، التي يمكن للأفراد والجماعات إعطاؤها للمرشحين، كما نادوا بتجريم أشكال معينة من هذا الفساد الذي اتخذ طابعاً مؤسسيًا.

مع ذلك، فمن المتوقع أنه ما دامت المشكلة الأساسية هي الافتقار إلى مشاركة فعالة من الناس في مراجعة قرارات موظفيهم المنتخبين وسياساتهم وتحليلها، فإن هذه القوانين واللوائح الجديدة لا تخضع للمراجعة ومن ثم تُنتهك على نحو متكرر - روحًا إن لم يكن نصًا. كما أن الصيغ الجديدة للمفاسد القديمة، تتجاوز في سرعتها العملية التشريعية والتنظيمية بصورة كاملة، لدرجة أنه قد يصبح الأمر فكاهيًا لو أنها لم تكن علامات حركة لولبية هابطة تأخذ ديمقراطيتنا في طريقها.

وما دام المواطنون الأفراد لا يستطيعون استخدام العقل والمنطق كأداتين يمكنهم بهما فحص الأفكار والآراء والسياسات والقوانين وتحليلها بدقة شديدة، فإن القوى الفاسدة ستقوم بصياغة تلك السياسات بدلاً منهم؛ إذ إن امتناع العامة عن المشاركة هو ما يقوي شوكة الفاسدين. كذلك فإن الصمت المفروض على العامة هو ما يمنع الناس من مشاركة الآخرين في عمل جماعي، لإعادة استخدام العقل وسيطًا بين الثروة والسلطة.

وعندما يكتفي الناس بالمشاهدة والاستماع، ولا يكون لهم دور في الحديث، تكون الممارسة برمتها خادعة، وربما يمكن أن نطلق عليها: **الديمقراطية الأمريكية: فيلم سينمائي** فهي تبدو في الظاهر كالحقيقة، لكن غرضها الحقيقي هو عرض ما يشبه الديمقراطية التشاركية؛ وذلك لإنتاج نسخة زائفة من موافقة الشعب. ومع عدم القدرة على فحص المقترحات المقدمة، أو استكشاف جوانب السياسات غير الواضحة، يتم دومًا إقناع الناس بالترحيب بسياسات تضر بمصالحهم.

وما دام لدى الناخبين حتى الآن قدرة حقيقية على انتخاب زعمائهم، فليس أمام من يرغبون في شراء السلطة بالثروة أن يفعلوا ذلك -جزئيًا- عن طريق الإنفاق على توسيع حملات العلاقات العامة في محاولة لصياغة آراء الملايين، الذين يقضون وقتًا طويلاً في مشاهدة التلفاز. ويبدو الأمر في بعض الأحيان كما لو أن الحديث الديمقراطي الحقيقي يتم فعلاً، لكنه يتدفق في اتجاه واحد في الأساس - من هؤلاء الذين يجمعون مالاً يكفي لشراء الإعلانات التلفازية، إلى أولئك الذين يشاهدون الإعلانات وليس لديهم من وسائل الاتصال المؤثرة في الاتجاه المعاكس، إلا قليل.

لكلمة (corruption) [فساد] أصل لاتيني هو (corruptus) بمعنى «تحطيم أو تدمير». فالفساد يدمر تمامًا تلك الثقة اللازمة لتوازن التركيبة الكيميائية الدقيقة في قلب الديمقراطية النيابية. والفساد -في صورته المعاصرة- يشمل في معظم الأحيان زواجًا محرمًا بين السلطة والمال، ويمثل عملية مقايضة إساءة استخدام السلطة العامة بالمال، ولا يهم ما إذا كان من بدأ عملية المقايضة هذه هو صاحب المال أم صاحب السلطة، فالمقايضة في حد ذاتها هي لب الفساد. ولا يهم ما إذا كان الثراء الخاص ثراءً ماديًا أو ما يعادله من تأثير أو مكانة اجتماعية أو جاه أو سلطة؛ إذ إن الضرر يقع باستبدال الثروة بالعقل بطريقة احتيالية في تقرير كيفية ممارسة السلطة. ولا يهم ما إذا كان بعض الناس أو كثير منهم، يرون في السلطة المشتراة نفعًا؛ فإن الضرر كله يكمن في الخداع الذي تمت به العملية.

وعندما تتوقف هيمنة العقل على عملية صنع القرار، فإنها تكون أشد طوعًا لما تمليه السلطة الغاشمة، ومن ثَمّ يتنامى إغراء الفساد. ومن المؤكد أنه في السنوات الأخيرة كانت هناك سلسلة من الأمثلة الفاضحة على الفساد، وسوء الاستخدام المضلل للسلطة العامة لتحقيق مآرب خاصة. فالأنشطة التي تتسبب حاليًا في أعظم الضرر على صحة الديمقراطية الأمريكية وسلامتها؛ أنشطة قانونية في معظمها. وتشترك جميع المفاسد في شيء واحد هو: افتراض الفاسدين الواضح بأنهم لا يخشون الغضب العام، وأن قلة قليلة من الناس ستدرك ما يقترفونه من مفاسد.

إن جميعهم «يفترضون» شعبًا جاهلاً. فلم يكن بوش ليصف بثقة مشروع قانون يزيد من تلوث الهواء بأنه «مبادرة السموات الصافية» -أو يطلق على مشروع قانون يزيد من اجتثاث الغابات القومية «مبادرة الغابات الصحية- ما لم يكن واثقًا من أن الشعب لن يعرف أبدًا ما تعنيه مشروعات تلك القوانين فعليًا.

ولم يكن ليعيّن كين لاي من إنرون؛ وهي شركة طاقة أمريكية، ليقوم بهذا الدور البارز في الانتقاء الدقيق لأعضاء اللجنة الفيدرالية لتنظيم الطاقة (كانت خيارات لاي تنقل مباشرة إلى إدارة شؤون العاملين في البيت الأبيض، وتشير الدلائل إلى أن لاي قد شارك في إجراء المقابلات الشخصية للمرشحين)، ما لم يكن الرئيس واثقًا تمامًا من عدم انتباه أحد إلى جهاز سياسي غامض مثل اللجنة الفيدرالية لتنظيم الطاقة. وبعدما تم تعيين أعضاء اللجنة الفيدرالية بإشراف السيد لاي وموافقته

الشخصية، واستمرت «إنرون» في التهرب من دفع الضرائب المفروضة على الكهرباء في كاليفورنية وغيرها من الولايات، دون أن تعوقها القوانين الفيدرالية، التي تحاول حماية المواطنين من سلوك الشركة الإجرامي.

وعلى هذا النحو، يُفَسر احتلال محامين وأعضاء جماعات ضغط عددًا كبيرًا من أهم مناصب وكالة حماية البيئة، ممن يمثلون أخطر مسببي التلوث في مجالاتهم الصناعية، حتى يضمنوا ألا يشمل قانون تجريم التلوث المفرط شيئًا لا يرضون عنه.

لقد جعلوا الثعالب الخاصة حراسًا على حظائر الدجاج العامة. والصادم أن عددًا كبيرًا من الوكالات والوزارات الأخرى تتَّبع هذا النموذج نفسه. لكن ثمة قدرًا ضئيلاً من الغضب؛ لأنه لا يزال يوجد قدر ولو ضئيل من الحوار ثنائي الاتجاه في ديمقراطيتنا، فالأشجار تسقط بمنة ويسرة في الغابات دون أن يسمع لها صوت. وما كان يمكن لهذا السلوك أن يحدث، لو كانت هناك فرصة يمكن فيها الكشف عن الفساد المؤسسي في ساحة عامة تؤثر في نتائج الانتخابات.

ولقد حذر توماس جيفرسون، من أن تركيز السلطة في يد الهيئة التنفيذية قد يؤدي إلى الفساد ما لم يقم الشعب بفحص شامل ودقيق للتعيينات فيها. ومن ثَمّ، فإن المناصب التي يتم التعيين فيها في الحكومة الفيدرالية، يمكن أن تتم المزايدة عليها بسبب المصالح التجارية التي تتأثر إلى حد بعيد بما يتخذه هؤلاء المعيّنون من قرارات. وقد كتب جيفرسون يقول: «إنها [المناصب الفيدرالية] إذا حجبت عن أعين الناس، يمكن التصرف فيها بالبيع والشراء، كما في الأسواق».

وحسب أيديولوجية بوش، فإن هناك تضافرًا بين خطط وأهداف الشركات الكبرى التي تدعمه، وتدعم خطته العامة الظاهرة للحكومة التي يتزعمها؛ فإن خيارات تلك الشركات تصبح سياساته، وسياساته تصبح من أعمال هذه الشركات. وبذلك يصبح البيت الأبيض حتمًا مدينًا بالفضل إلى ائتلاف المصالح التي تدعمه ماليًا، لدرجة أنه يشعر بأن عليه أن يعطيهم ما يريدون، وأن ينفذ ما يقولون. وفي حين يحب الرئيس بوش أن يتمثل صورة للقوة والشجاعة، فإن الحقيقة هي أنه مروَّضٌ أخلاقيًا في وجود رعاته الماليين الكبار، وداعميه السياسيين الأقوياء -لدرجة أنه نادرًا- إن لم يكن مطلقًا -ما يرفض أي شيء يطلبونه- ولا يهم ما قد تمليه المصلحة العامة.

لقد ألقى مكيافيللي الضوء على هذه الظاهرة في فلورنسة قبل خمسة قرون؛ إذ قال: «غالبًا ما يضطر الأمير الذي يود الاحتفاظ بسلطته، أن يكون غير صالح. ذلك لأنه عندما تكون الفئة، التي ترى ضرورة الاعتماد على مساندتها فاسدة، سواءً كانت عامة الشعب أو الجنود أو النبلاء، فإن حاجاتك الملحّة تجعلك تكيف نفسك حسب مزاجها، وترضيها، فالتصرفات الأخلاقية الفاضلة في هذه الحالة لن تجلب لك سوى المتاعب».

ومثلما نتج عن تعيين أعضاء جماعات الضغط -في مجال الصناعة في المناصب الرفيعة في الوكالات التي تشرف على رؤسائهم السابقين- نوع من الفساد الذي يتخذ طابعاً مؤسسيًا، مع التخلي عن تطبيق القوانين واللوائح في البلاد، كان القرار الشائن الذي يقضي بوقاحة بمنح عقود وحيدة المصدر، بلا مناقصات، قدرها 10 بلايين دولار

إلى شركة هاليبيرتون، التي كان يعمل فيها ديك تشيني نائب الرئيس، والتي كان أجره الشهري منها 150 ألف دولار سنويًا حتى عام 2005، فهذا القرار أقنع معظم المراقبين بأن العجز والمحاباة والفساد قاموا بدور مهم في تقويض سياسة الولايات المتحدة في العراق.

وليس من قبيل المصادفة أن الفحص الرسمي المبدئي للمبالغ الطائلة المتدفقة عبر سلطات الولايات المتحدة في العراق، يُظهر حاليًا أن بلايين الدولارات من الأموال التي خصصها الكونجرس، وعوائد نفط العراق قد اختفت دون أي إشارة على الإطلاق إلى مكانها أو متلقيها أو أوجه إنفاقها أو موعد إنفاقها، وقد انتشرت حاليًا تهم الفساد المستشري.

لقد رفض الرئيس توصيات خبراء مكافحة الإرهاب بتعزيز الأمن الداخلي؛ لأن أكبر المسهمين في الصناعات الكيميائية، وصناعة المواد الخطرة، وصناعة المواد النووية عارضوا هذه الإجراءات. وبالرغم من توصية قوات حرس الحدود بتعزيز أمن الموانئ أيضاً، فقد اختار رفض التوصية بناءً على معلومات وفرتها له المصالح التجارية التي تدير الموانئ، ولا ترغب في تحمل نفقات تنفيذ الإجراءات الأمنية الجديدة ومصاعبها.

كذلك قوّض الرئيس برنامج الرعاية الصحية بأن حل محله مشروع جديد تمامًا أعدته شركات الأدوية الكبرى، وهي من أكبر المسهمين في الحملة. وكان بوش قد أصدر أمرًا سريًا، علمنا به بعد الواقعة، إلى من قام بتعيينهم مسؤولين عن الرعاية الصحية بأن يحجبوا عن الكونجرس حقيقة مشروع الرئيس، وتكلفته الحقيقية حتى ينتهي الكونجرس من التصويت عليه. وعندما امتنع بعض رجال الكونجرس عن تأييد

المشروع، قام الموالون للرئيس بالاستهزاء بقوانين الكونجرس وذلك بأن أبقوا مدة التصويت البالغة 15 دقيقة مفتوحة لأكثر من ساعتين، بينما كانوا يحاولون بكل وقاحة رشوة أعضاء الكونجرس، الذين صوتوا في البداية ضد الرئيس وتهديدهم وإجبارهم على تغيير تصويتهم، ليصلوا إلى عدد يكفي لتمرير المشروع بشق الأنفس. وسأعود لمناقشة ما تضمنه بيع هذا المشروع للكونجرس من خداع في الفصل الرابع.

أوضحت تلك الأنشطة وغيرها، بما لا يدع مجالاً للشك، أن إدارة بوش في البيت الأبيض تمثل تحولاً جديدًا في تاريخ الرئاسة. فهو يظهر أحيانًا حريصًا على أداء الخدمات لمؤيديه وممولية، لدرجة تجعله يبدو وكأنه لا يكاد يرفض لهم طلبًا - حتى إن كان ذلك على حساب المصلحة العامة.

وقد قال جورج دبليو بوش عند توليه السلطة: « أقسم، وأكرر القسم، إنني لم أمارس السياسة لأبني عشي أو لأبني أعشاش أصدقائي».

يكمن لب القسوة في لعبة بوش في أنه بغرابة شديدة أتى بمجموعة من الخطط السياسية التي تتسم بالأنانية والجشع، ثم بسط عليها سلطة أخلاقية زائفة، فضلل بها كثيرًا من الأمريكيين الذين كان لديهم رغبة قوية وحقيقية في أن يعملوا الخير في هذا العالم. وأثناء تلك العملية، يقنع هؤلاء الأمريكيين بمنحه تأييدًا كاملاً لخططه التي تضر فعلاً بأسرهم ومجتمعاتهم.

هناك عدد من الجمهوريين -من بينهم سياسيون مخضرمون من عهد ريجان، وحتى (ويليام اف..) أبي حركة المحافظين الحديثة- يعبّرون حاليًا بصراحة عن فزعهم من إخفاقات رئاسة بوش الملحمية.

لقد تجاوزت الولايات المتحدة أخطار عديدة كانت تهدد سلامتها، وتحملت أوقاتاً طويلة، شوهت فيها مستويات عالية من الفساد أهداف الأمة، وشوهت عمليات الديمقراطية. وفي كل حالة سابقة، استعاد الناس والصحافة والمحاكم والكونجرس سلامة النظام باستعمال العقل، لكن الأمر هنا مختلف، فهيمنة سياسات الثروة المطلقة اليوم شيء جديد.

أثناء عصر التنوير عندما كان للعقل الأولوية على الكنيسة والملك، كان ينظر إلى مصدري التقدير التقليديين في المجال العام -المنظومة السياسية والمنظومة التجارية- بوصفهما حليفين فلسفيين طبيعيين.

وقد آمن مؤسسونا إيمانًا كاملاً بقدرة الشعب الحر، على استعمال قوة العقل لحماية الجمهورية من أشد شر كانوا يخشونه وهو: تركيز السلطة، الذي قد يتحول إلى طغيان واستبداد، وكان ينظر إلى الرأسمالية على أنها تعمل في مجال منفصل تمامًا.

لم يعد المال مشكلة في حد ذاته؛ لأن أهمية المال -في النهاية- تتوقف على مدى موافقة الآخرين على قبول مقايضته بالسلع أو الخدمات أو التصرفات. ولم يكن أحد ليتصور، في الجمهورية الأمريكية الجديدة أن تلك السلطة يمكن شراؤها بالمال. فقد كانت السلطة توضع في نطاق مختلف تمامًا -النطاق الديمقراطي- حيث تسود سلطة العقل.

كان الحد الفاصل بين هذين النطاقين يضيق ويتسع عبر الزمن، وكان دائمًا مصدرًا للتوتر. ويمكن رؤية هذا الخط الفاصل في التناقض بين عبارة آدم سميث: «الحياة والحرية، والسعي إلى الثروة»، وكلمات جيفرسون الشهيرة في إعلان الاستقلال: «الحياة والحرية والسعي إلى السعادة».

قبل نحو عامين تقريبًا من إعلان الاستقلال، تبنى أول كونجرس للمستعمرات* التبشير بإعلان عرف باسم «إعلان حقوق المستعمرات»، واستخدموا فيه عبارة: «الحياة والحرية والثروة». (كان الدكتور صامويل جونسون أول من ابتكر عبارة «السعي إلى السعادة» في عام 1759). وفي تعليقه على مسودة جيمس ماديسون الأولى للدستور، كتب توماس جيفرسون عام 1787 أنه قرر «الإصرار» على أن يلحق به «وثيقة حقوق» يمكن أن تعلن عن : «(1) حرية الأديان (2) حرية المطبوعات (3) الاحتفاظ بحق إجراء المحاكمات أمام هيئة محلفين في القضايا كافة (4) منع الاحتكار في التجارة (5) منع وجود جيش عامل (دائم)».

هذا الاهتمام «بالاحتكارات التجارية» كان سيعاود الظهور مرارًا، وقد أظهر أنه بالرغم من عدّ الديمقراطية والرأسمالية نظامين متكاملين وبينهما دعم متبادل، فإن التناقضات الداخلية لعبارة «الرأسمالية الديمقراطية» كانت موجودة من البداية. فالديمقراطية تبدأ بمقدمة منطقية هي: خلق البشر سواسية، في حين تبدأ الرأسمالية بمقدمة منطقية هي أن المنافسة سينتج عنها حتمًا عدم مساواة اعتمادًا على الفروق في الموهبة والجهد والثروة: فهاتان المنظومتان القيميتان كانتا الفلسفتين الحاكمتين في مجالين مختلفين من مجالات الحياة.

* المقصود هنا كونجرس مكون من نواب المستعمرات الثلاث عشرة التي كانت تمثل كيان الولايات المتحدة أثناء الثورة الأمريكية، والتي تشكلت منها فيما بعد الولايات المتحدة الأمريكية. وقد استمرت دورة انعقاد هذا الكونجرس في المدة من 1774 - 1789 . (المترجمة)

أحدث «الخط الفاصل» الذي يضع الحدود بين الرأسمالية والديمقراطية، هزات أثناء السنوات الأولى للجمهورية. ففي الأعماق تحت السطح تتكون ضغوط تكتونية* أشد قوة. فقد فرض الاستعباد -خطيئة أمريكة الأولى- صدامًا بين الفكرتين المتناقضتين «الثروة» و«الحرية»، اللتين كانتا تتصارعان بقدر متكافئ من القوة تقريبًا. لكن بدا أن هاتين الصفيحتين التكتونيتين قد كونتا طبقة صخرية صلدة استطاعت الجمهورية الأمريكية أن تقوم عليها، أثناء العقدين الأخيرين من القرن الثامن عشر.

كان أحد التوترات الأولى هو شرط حيازة ممتلكات لاستحقاق التصويت. فقد كتب جون آدمز في خطاب له عام 1776 أن: «الحجج والبراهين نفسها» التي أدت إلى المطالبة بإسقاط شرط حيازة ممتلكات، يمكن أن تؤدي إلى مطالب أخرى: «ستظهر دعاوى جديدة؛ إذ ستطالب النساء بحق التصويت، وسيظن القُصّر [من هم دون الحادية والعشرين من العمر] أننا لا نعتني بحقوقهم كما ينبغي، وسيطالب كل من لا يملك شيئًا بصوت مساوٍ لصوت أي شخص آخر، في كل شأن من شؤون الدولة، وذلك يفضي إلى دحض الفروق كافة وتقويضها، وإخضاع الطبقات كلها لمستوى عام واحد».

* الصفائح التكتونية tectonics هي صفائح تكون القشرة الأرضية وبينها نقاط التقاء تحدث فيها عمليات باطنية نشيطة. ويمكن أن يحدث تصادم واحتكاك بين هذه الصفائح. والعمليات التكتونية هي التي تغير شكل قشرة الأرض فتشكل القارات والجبال إلخ. (المترجمة)

لقد كان آدمز محقًا في توقعه توالي مطالبات أخرى، حتى لو كان مخطئًا في محاولة إجهاضها، فضلاً عن أن المنطق الذي استند إليه هو وغيره في اشتراط الثروة لاستحقاق التصويت للناخبين، كان منطقًا ضعيفًا. ونتيجة لذلك، كان من المحتم أن الشوق الشديد للحرية، الذي تأجج باستقلال أمريكة سوف يباعد بين هذين المفهومين.

في أول الأمر، كان مؤسسونا يقدرون ويؤكدون على الدور الذي يمكن أن تقوم به الثروة والممتلكات في تعزيز الحكم الذاتي الحر عن طريق ضمان أساس لاستقلالية الحكم من جانب المواطنين، ولم يعدوا الثروة في حد ذاتها أمرًا سيئًا.

على العكس، كان الغني -إلى درجة معينة- يعدّ قوة إيجابية تكفل الحرية السياسية. إضافة إلى أن أحد خيوط الإصلاح البروتستانتي المؤثرة في أمريكة، تتضمن أن الرخاء قد يكون علامة على أن الرب قرر أن يكون صاحبُ المال واحدًا من قلة اصطفاهم ليجعل مثواهم الجنة.

عندما قام «الثوار الأمريكيون» بثورة ضد الملك الإنجليزي، رأى كل واحد منهم في ثروة الآخر مؤشرًا للتفكير المستقل وحافزًا للترابط. وكانت لديهم المخاوف نفسها من فرض الملك ضرائب جائرة، وتهديده لثرواتهم، بقدر اهتمامهم نفسه بتهديده لحريتهم تقريبًا. وكما كتب جيفرسون في إعلان الاستقلال: «ومن أجل دعم هذا الإعلان، باعتماد قوي على حماية العناية الإلهية، فقد أمن بعضنا بعضًا على حياتنا وأموالنا وشرفنا المقدس».

وكانت «جماعة ملاك الأراضي» في مستعمرة أمريكة، في النهاية، هم ورثة النبلاء والتجار الذين أعدوا وثيقة «ماجنا كارتا»* قبل نصف ألفية، وحتى في حينها، أشعل الاستقلال الاقتصادي عن الملك الرغبة لمزيد من الحرية السياسية.

مع ذلك كانت المطالبة بحيازة ممتلكات شرطاً لاكتساب حق التصويت، بصورة ما، إظهارًا آخر لعدم ثقة مؤسسينا في تركيز السلطة. فالفرد الذي لا يملك شيئًا يحتمل أن يكون تابعًا للآخرين؛ لذلك فهو تحت رحمة الآخرين ومن ثم عاجز عن إخضاع صوته لعقل لم تلوثه ممارسة سلطة اقتصادية على حكمه. وكان هذا يعكس فهمهم المعاصر لكيفية تطور الحرية السياسية عن عصور الظلام، فالأفراد الذين كونوا ثروة تكفي لإشعارهم بدرجة من الاستقلال عن الحكومة الملكية؛ كانت لديهم القدرة على أن يفهموا بوضوح يكفله نور العقل.

أدرك المؤسسون أن حيازة الممتلكات مؤشر - وإن كان غير دقيق - على الكفاية الاجتماعية والعقلانية في التفكير - وهي بالتحديد الصفات التي تلزم المرء ليكون ضمن وحدة تجمع مفكرين مستقلين، يمكن لحكمهم الجماعي أن يشكل الأساس للحكم الذاتي.

مع ذلك، كان محتمًا أن يعلو منطق الديمقراطية على شرط حيازة الممتلكات لاستحقاق التصويت. وكانت أشهر الحجج وأشدها تأثيرًا هي حجج بنيامين فرانكلين، الذي صاغ القضية بأسلوب بسيط جداً؛ لكي يمد حق الانتخاب حتى يتجاوز حائزي الممتلكات؛ إذ قال:

* Magna Carta أي الوثيقة العظمى، وهي وثيقة الحقوق التي أكره النبلاء الإنجليز الملك جون على إقرارها في عام 1215 م. (المترجمة)

هناك رجل يمتلك اليوم حمارًا يقدّر ثمنه بخمسين دولارًا، فأهّله ذلك للتصويت، لكن الحمار نفق قبل الانتخابات القادمة، وكان الرجل قد صار أكثر خبرة بمرور الزمن، واتسعت معرفته بمبادئ الحكومة ودرايته بالبشر، لذلك أصبح مؤهلاً بدرجة أكبر لاختيار الحكام على أساس سليم - لكن الحمار هلك، فلا يمكن للرجل التصويت. والآن، خبروني أيها السادة، بالله عليكم، من يملك حق التصويت؟ الرجل أم الحمار؟

لسوء الحظ، لم يكفِ المنطق ولا الأخلاق لتبديد الفهم الفاسد «لحيازة الممتلكات» الذي كان أساس العبودية. فقد كان الاستعباد سخرية حية واضحة من المبدأ الرئيس في الديمقراطية. وكان تضمين العبارة البغيضة «الثلاثة أخماس» في دستور الولايات المتحدة الأصلي علامة على العمى الأخلاقي السائد لدى مؤسسي أمريكة، حيث كان الاستعباد مسألة مهمة. وحتى برغم حظر الاستعباد في دستور 1789، كان مثالاً على فساد الديمقراطية؛ بسبب فرض «حق» الملكية غير الأخلاقي.

جاء قرار أبراهام لينكولن بعد ذلك بتحرير العبيد -في أوج الحرب الأهلية التي سببتها العبودية- بعد تاريخ طويل من اتساع حركة إلغاء الاستعباد. وبعد ذلك بنحو قرن تقريبًا، حاربت حركة الحقوق المدنية الأمريكية في منتصف القرن العشرين، مثل حركة إلغاء الاستعباد قبلها بنحو قرن، من أجل حرية سياسية كاملة للأفارقة الأمريكيين باستخدام لغة النبي موسى ورموزه، التي استخدمها قبل ثلاثة آلاف عام ليحرر اليهود من الاستعباد.

obeikandl.com

لم يأت الصدى الطبيعي لتلك الرسالة بسبب هيمنة التراث اليهودي المسيحي في أمريكة، الذي يشترك فيه اليهود والأفارقة الأمريكيون فحسب، ولا بسبب أن الحركة كانت استمرارًا للكفاح نفسه الذي أنهى العبودية قبل مئة عام سبقتها في الولايات المتحدة فحسب؛ بل جاء أيضًا لأننا ببساطة عددنا تضافر الحرية السياسية والحرية الاقتصادية أمرًا مسلمًا به.

أثناء زلازل الحرب الأهلية، كانت الولايات المتحدة منقسمة انقسامًا عنيفًا إلى نصفين؛ وكانت قضية الاستعباد هي الأساس في ذلك الانقسام. ولم يكن خط الانقسام بين الشمال والجنوب فحسب، وإنما أيضًا بين هؤلاء الذين سعوا لإتمام منطق الديمقراطية، وهؤلاء الذين أصروا على نشر الرأسمالية بالقتال للاحتفاظ بحق امتلاك غيرهم من البشر؛ فلم تعد «الرأسمالية الديمقراطية» -كما فهموها سابقًا في أمريكة- الصخرة الصلدة التي تأسست عليها الدولة، وإنما هي كيانان هائلان منفصلان انفصل أحدهما عن الآخر، ثم اصطدما بعنف معًا. ولأن الحرية انتصرت، تم تدمير سوق بيع البشر وشرائهم.

ولقد أنقذ الجمهورية انتصار لينكولن الساحق لحرية الروح الإنسانية؛ لكنه لكي يكسب الحرب اضطر إلى الاعتماد على الشركات التي تنتج العتاد الحربي، وتنقل الجنود بالسكك الحديدية، وتركز القوة الصناعية في الشمال ضد الاقتصاد الزراعي في الجنوب، بصفة عامة. وأثناء تلك العملية أزال لينكولن عددًا كبيرًا من القيود التي كانت مفروضة على الشركات أثناء العقود السبعة الأولى للجمهورية.

عبّر توماس جيفرسون عن اهتمامه بما عده خطرًا داهمًا في عام 1821 – بعد أكثر من عشر سنوات من تركه الرئاسة قائلاً: «تتخذ بلادنا حاليًا مسارًا ثابتًا لترى أي طريق سيوصلها إلى الخراب، ولتدرك بدمج السلطة أولاً ثم بالفساد، عاقبتها الحتمية. وستكون الهيئة القضائية الفيدرالية هي محرك دمج السلطة، أما الهيئتان الأخريان [التشريعية والتنفيذية] فهما أداتا المفسد والفاسد.

وفي تكرار لكلام جيفرسون، حذر الرئيس أندرو جاكسون من أخطار السلطة الموحدة المغالى فيها، قائلاً: إنها تثير التساؤل «عما ينبغي بشأن حكم الشعب الأمريكي عبر نواب يتم اختيارهم في انتخابات نزيهة، أم إذا كان ينبغي إنفاق أموال شركة كبرى أو استخدام نفوذها سرًا للتأثير على عقله والهيمنة على قراراته».

وبرغم هذه المخاوف التي عبّر عنها عدد من رؤسائنا الأوائل بأساليب مختلفة، فإن دور الشركات كان لا يزال محدودًا حتى اندلاع الحرب الأهلية. وقد أدرك لينكولن الأخطار التي كان يعززها، إذ قال في عام 1864:

> إننا نهنئ أنفسنا؛ لأن هذه الحرب الطاحنة على وشك الانتهاء... لكنني أرى على المدى القريب أزمة تقترب، وتثير أعصابي وتجعلني أرتعد من أجل سلامة بلادي. فنتيجة للحرب، قويت شوكة الشركات، وسيعقبها مرحلة من الفساد في المناصب العليا، وستسعى سلطة المال في البلاد لمد مدة هيمنتها بالعمل على أهواء الناس، حتى تتجمع كل الثروة في

أيدٍ قليلة فتخرب الجمهورية. وإنني أشعر في هذه اللحظة بقلق على سلامة بلادي أشد من أي وقت مضى، حتى في غمار الحرب. وأتمنى أن تكون شكوكي لا أساس لها.

من المؤكد أن مخاوف لينكولن ليست بلا أساس، فقبل اثنين وعشرين عامًا فقط حصلت «سلطات المال»، التي حذر منها، على قرار من المحكمة العليا، تم تأويله منذ ذلك الحين بأساليب تحرّف غرض التعديل الرابع عشر، الذي كان يقصد به منح العبيد السابقين حقوق الفرد كافة لتي كفلها الدستور «للأشخاص».

في عام 1886، ظل الاستشهاد بقرار المحكمة العليا: «مقاطعة سانتا كلارا ضد سكك حديد سذرن باسيفيك» طوال عقود -ولا سيما منذ تولي المحافظين عام 1980- لدعم فكرة عدّ الشركات -من الناحية القانونية- «أشخاصًا»، ومن ثم تتم حمايتها بموجب التعديل الرابع عشر. وكان ذلك أحد التطورات العديدة التي ميزت تصاعد نفوذ الشركات في كل من المجالين السياسي والاقتصادي في الحياة الأمريكية. ومع نهاية القرن التاسع عشر، صارت «الاحتكارات التجارية» التي أراد جيفرسون منعها في وثيقة حقوق الإنسان، وحوشًا كاملة تدهس الشركات الصغيرة بالمنافسة، وتستنزف المزارعين بتكاليف الشحن الباهظة، وتشتري رجال السياسة على المستويات كافة في الحكومة.

وأثناء نصف القرن الممتد بين الحرب الأهلية الأمريكية وبداية الحرب العالمية الأولى، أسهم التحول في العمل والاقتصاد مع تلك العوامل العديدة الأخرى، في التمهيد لحركات اجتماعية عديدة، كانت

تهدف إلى استخدام السلطة السياسية في علاج الأضرار والمشكلات، التي مر بها العمال في عصر الصناعة. وقد أدت الأهمية المتزايدة للإنتاج على نطاق واسع في التصنيع والسكك الحديدية في النقل، إلى هجرة جماعية من المزارع إلى المصانع. وأسهم التركيز الجديد للثروة في أيدي رجال الصناعة، مع عوامل أخرى عديدة، في تصاعد حالة الكساد الدورية، السيئة بدرجة ملحوظة، التي كان لها أثر أشد قسوة، على الأسر التي كانت تعتمد على أجر أسبوعي أكثر مما كانت تفعل حين كانت تعيش في المزارع. وقد اجتمعت هذه المصاعب مع الممارسات السيئة - مثل معايير الأمن المتسيّبة لمن يعملون على آلات قوية وخطرة، وعمالة الأطفال في مواقع العمل الصناعي والمناجم والمصانع وغيرها من البيئات غير الصحية، والأخطار الجديدة التي تهدد الصحة والأمن، بسبب الإنتاج الضخم والتعامل مع الأطعمة والأدوية، وسوء معاملة الموظفين، والأطعمة غير الصحية - اجتمعت كلها لتشكل قائمة من الشكاوى شارك فيها عدد كبير من ذوي الأحوال المتقاربة.

وعلى الرغم من المساوئ التي اقترنت بالممارسات الاحتكارية، وتركيز السلطة وفساد رجال السياسة، كانت الساحة العامة الأمريكية لا تزال مفتوحة ومتاحة للأفراد، وكان كثير منهم يعرضون بقوة وفصاحة قوانين جديدة للحد من هذه المفاسد. وكان لدى أبتون سنكلير وآيدا تاربيل وغيرهما من الصحفيين الإصلاحيين، الذين وُصفوا «بالباحثين عن الفضائح» القدرة على إيقاظ ضمير أمريكة بكلماتهم المطبوعة - لأن الصحافة المطبوعة كانت لا تزال تمثل وسيط الاتصال الرئيس في كل جانب من جوانب الحياة الأمريكية.

وقد أعطت الحركة التقدمية في العقد الأول من القرن العشرين صوت القانون وقوته إلى الداعين إلى تحسين هذه المساوئ، الذين كانوا في ازدياد. ولبقاء المصلحين قادرين على استخدام العقل في مركز وسط بين الثروة والسلطة، بدأ الخط الفاصل بين الديمقراطية والرأسمالية في التراجع لمصلحة الديمقراطية. فقبل أسبوعين من توليه سلطة الرئاسة في خريف عام 1901، بعد اغتيال الرئيس ويليام ماكينلي، قال تيودور روزفلت: «إن الثروات الفردية والجماعية الضخمة، وتركيبات رؤوس الأموال الواسعة التي ميزت تطور منظومتنا الصناعية، وخلقت ظروفًا جديدة، واستدعت تغييرًا للتوجه القديم للدولة والأمة نحو حيازة الممتلكات».

وفي منتصف ولايته الثانية، وبعدما ربح معارك عديدة ضد الممارسات الاحتكارية لصالح المصلحة العامة، قال روزفلت في ابريل من عام 1906: «خلف الحكومة الظاهرة تقبع حكومة خفية متوّجة، لا تدين بأي ولاء للشعب ولا تقر بأية مسؤولية تجاهه الشعب. لذا فمهمة رجل الدولة الأولى هذه الأيام هي القضاء على هذه الحكومة الخفية، وتحطيم التحالف غير المقدس بين الممارسات التجارية الفاسدة، والممارسات السياسية الفاسدة.

إن حركات الإصلاح كافة التي بدأت في العقود الأولى من القرن العشرين كانت تقوم على الاحتكام إلى العقل. وفي تراث توماس باين، قدم المصلحون بالمنطق الواضح وصفًا للمساوئ التي شاهدوها، والمعاناة التي نجمت عنها، والحاجة إلى إجراء حكومي لفرض وسائل شرعية ما كانت لتظهر طواعية. وبعد استيعاب هذه الأخبار المهمة أسبغ الرأي

العام القارئ، قوة سياسية على هذه الإجراءات عن طريق تكرارها لنوابهم المنتخبين في صورة طلب تمرير تلك القوانين الجديدة.

في أواخر القرن التاسع عشر، كانت الثورة الصناعية، والتمدن والصلات الجديدة التي ربطت بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب، بما في ذلك السكك الحديدية، وخطوط البرق، من بين القوى التي أدت إلى نشأة سوق ضخمة ودعّمت اندماج ملكية الصحف في سلاسل قومية مثل صحف هيرست. وقد جاءت «الصحافة الصفراء» ببعض أسوأ الممارسات في تاريخ الصحف المطبوعة غالبًا، لاقترابها من أحقر غرائز الأمريكيين، بالأخبار الملفقة الفاضحة. وبرغم أن المنافسة -أيضاً- بين الصحف كانت في معظم المدن أعنف مما هي عليه اليوم، فإن دور مؤلفي الكتيبات والصحافة المستقلة بدأ يتقلص منذ وقت طويل مقارنةً بالقوة المتنامية لسلاسل الصحف.

مع ذلك، سرعان ما تغيرت طبيعة الساحة العامة في أمريكة تغيرًا حادًا مع ظهور أول وسيلة إعلام إلكترونية: **المذياع**.

وفي حين سمحت الصحافة المطبوعة للعامة بالمشاركة في الحوار القومي -عبر الرسائل والكتيبات والصحف- كان المذياع شيئًا مختلفًا: إذ كان وسيلة إعلامية أحادية الاتجاه، تقوم بتوصيل المعلومة، أو «المحتوى»، في وقت واحد لكل بيت، فيه جهاز استقبال، على نطاق واسع. وكما ذكر بول ستار -أستاذ علم الاجتماع- في كتابه «نشأة الإعلام»، فإن شبكتي الإذاعة الوطنية التي فرضت هيمنتها في كل الأسواق مع بداية ثلاثينيات القرن العشرين: إن بي سي، وسي بي إس، كانت تصل بفعالية إلى كل بيت في البلاد.

لم يكن المذياع متميزًا في كونه وسيلة أحادية الاتجاه فحسب، وإنما أيضًا لأنه أتاح للزعماء السياسيين، وكل من يمكنهم البث، الدخول إلى بيوت المستمعين الذين يبعدون عنهم آلاف الأميال. وكانت هذه هي المزية الثانية التي مكنت المذياع من إيجاد «جمهور ضخم من المستمعين». وقد أتاح المذياع للمتحدثين فيه تجاوز المؤسسات التقليدية مثل الأحزاب السياسية، ونقابات العمال، والجمعيات، والتواصل المباشر مع المستمع. وكان كل من لديه القدرة على التحدث في الإذاعة يمكنه أن يشارك ملايين الأسر كل ليلة.

كانت الآثار المجتمعية لهذه التقنية الثورية مختلفة تمامًا في الولايات المتحدة عنها في بقية دول العالم. ففي الولايات المتحدة، أصر المدافعون عن الديمقراطية على وضع قيود على هذه الوسيلة الجديدة. وقد كفل «مبدأ الحصص المتساوية» تلقي الأحزاب السياسية والمرشحين للمناصب قدرًا متساويًا من البث الإذاعي، وكفل «مبدأ العدالة» أن تتضمن البرامج وجهات النظر المختلفة، أما «معيار المصلحة العامة» فكان على المجموعة الصغيرة التي تحوز تراخيص إذاعية أن تراعي المصلحة العامة دومًا - وتعاقب بسحب الترخيص وإعطائه لآخرين إن لم تفعل.

في مناطق أخرى من العالم -ولا سيما في الدول التي لا تتمتع بتراث ديمقراطي عريق- ظهر المذياع من دون المحاذير التي وضعت في محلها في الولايات المتحدة، فضلاً عن أن المناخ السياسي في معظم أنحاء العالم كان شديد التقلب أثناء المدة ما بين الحربين تلك.

أسهم انتصار الولايات المتحدة في الحرب العالمية الأولى في الرخاء الاقتصادي طوال العقد الواقع بين نهاية الحرب وبداية الكساد العظيم. لكن ألمانية خسرت الحرب، وكانت تعاني من تأثير العقوبات الاقتصادية التي طُبقت عليها بمقتضى معاهدة فرساي. وقد مهد سوء الأحوال الناجمة عن ذلك السبيل لتحول جذري ولتركيبة من المجالين الاقتصادي والسياسي.

شهدت الحرب العالمية الأولى نهاية حكم العائلات الملكية في روسية وألمانية وإمبراطورية النمسا والمجر. وكان يمكن سماع أصداء روما القديمة عند تحول السلطة من القيصر والإمبراطور، وسقوط آخر إمبراطورية متعددة الدول في أوروبة، التي كانت انحدارًا مباشرًا للإمبراطورية الرومانية المقدسة، وهي بدورها صورة باهتة لما كانت عليه روما من قوة ونفوذ، فمن المؤكد أن في شظايا النمسا المهزومة اليائسة كان يسير فنان هائج مختل محبط، بلغ به الأمر أن يرى نفسه وريثًا للإمبراطورية الرومانية، التي سماها الرايخ الأول، ثم أقام إمبراطورية ألمانية وعلى رأسها القيصر وسماها الرايخ الثاني.

في عام 1922، وبعد أقل من خمس سنوات من الهدنة التي أنهت الحرب العالمية الأولى، كان جوزيف ستالين يلقب بالسكرتير العام للحزب الشيوعي في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الشيوعية المؤسس حديثًا، وكان زعيم الحزب الفاشستي الجديد في إيطالية، وبينيتو موسوليني يلقب برئيس وزراء الحكومة الائتلافية. وقبل ذلك بنصف عام، كان أدولف هتلر يلقب برئيس «الحزب الاشتراكي القومي الجديد في ألمانية».

احتاج الزعماء الثلاثة إلى عدة سنوات لتثبيت نفوذهم. وكان كل منهم يحشد الدعم لعقيدته الاستبدادية المقيتة باستخدام الوسيط القوي للاتصال الجماهيري، الذي ظهر لأول مرة أيضًا على مسرح العالم عام 1922: الإذاعة.

ظهرت الشمولية في ثلاثة أشكال متمايزة: كانت النازية والفاشية أختين توأمين وابنتي عمومة للشيوعية. وبرغم أن الاثنتين الأوليتين كانتا تعدان الثالثة عدوهما اللدود، كان الثلاثة يعتمدن اعتمادًا أساسيًا على الدعاية المقدمة عبر المذياع لتدبير السيطرة على القوى السياسية والاقتصادية كافة في الدولة بأسرها. ومهما كان اختلاف المبادئ بينهم، فقد كانت النتيجة واحدة في كل الأنظمة الديكتاتورية: تقليص حرية الفرد وحقوقه إلى أقصى درجة ممكنة.

ودون ظهور الإذاعة، كان هناك شك في أن تفرض الأنظمة الاستبدادية الطاعة على الشعب بالأسلوب الذي اتبعته. وكما قال جوزيف جوبلز؛ وزير الإعلام الألماني في عهد هتلر، لاحقًا: «لم يكن ممكنًا لنا تولي السلطة، أو استخدامها بالأسلوب الذي فعلنا دون المذياع...فالإذاعة هي الوسيط الأهم والأشد تأثيرًا بين الحركة الروحية والأمة، وبين الفكرة والشعب».

وبالمثل، كتب المؤرخ الإيطالي جياني إيسولا -في دراسته عن توحيد موسوليني السلطة- يقول: «ولدت الإذاعة في إيطالية تحت الحكم الفاشي، وقد استخدمتها الفاشية مباشرة منذ البداية من أجل الدعاية». ويضيف ماركو باللا، وهو باحث إيطالي آخر كتب عن

موسوليني قائلاً: «كان للحضور الدائم للدولة، الذي جعله المذياع ممكنًا، أثرٌ أشد فاعلية مما تستطيعه أي أداة دعاية أخرى».

أصبحت الدعاية علمًا، لكن تاريخ الكلمة يرجع فعليًا إلى حقبة «الإصلاح المضاد»، تلك الحقبة التي أولت فيها الكنيسة الكاثوليكية اهتمامًا جديدًا بتحسين فعالية جهودها في الإقناع، والتي صممت لتكسب قلوب وعقول الأوروبيين الذين كانوا يتحولون إلى البروتستانتية بأعداد ضخمة. وربما لهذا السبب، لا تزال كلمة دعاية Propaganda لا تحمل في أوروبة المعنى الازدرائي ذاته الذي تحمله في الولايات المتحدة.

لكننا نفهم الكلمة -ونفهم الظاهرة التي تمثلها- بوصفها شيئًا جديدًا في القرن العشرين. وتتيح لنا مشاهدة براعة جوبلز الفائقة في الدعاية، فهم مدى ما يمكن أن تكون عليه من فساد. فاللافتة المرفوعة فوق مدخل معسكرات الإبادة النازية: «العمل حرية»، ترمز إلى الاستخدامات الشريرة التي وضعها النازيون للإقناع القائم على عوامل نفسية.

كان الاتصال القائم على علم النفس قد تأسس في البداية على يد نمساوي آخر من جيل هتلر، هو إدوارد بيرنيز، وهو ابن أخت فرويد. تبنى بيرنيز رؤى خاله الثورية لينشئ علم الإقناع الجماعي الحديث - وهو لا يقوم على العقل، وإنما على التلاعب بأحاسيس اللاشعور ودوافعه. وقد غادر بيرنيز -الذي يعد أبا العلاقات العامة- النمسا قبل اعتلاء النازي السلطة بمدة طويلة، وهاجر إلى الولايات المتحدة حيث تحول إلى مجال الإعلانات التجارية، وبدأ تحولاً مماثلاً في مجال الإقناع السياسي.

أدى الجمع بين العلاقات العامة ذات الدوافع النفسية والبث الإعلامي الإلكتروني، إلى الدعاية الحديثة. ولم يتم فقط إزاحة العقل باستبدال الإذاعة بالطباعة؛ بل أيضًا بعلم العلاقات العامة كونه لغة رئيسة يتم التواصل عبرها في الساحة العامة - لأغراض تجارية وسياسية.

شملت إحدى اختراقات بيرنيز الأولى عمله لحساب شركة التبغ الأمريكية حين أجرى مقابلات شخصية لمحللين نفسيين؛ لاكتشاف السبب وراء عدم تدخين نساء عشرينيات القرن العشرين للسجائر. وبناء على رأيهم بأن نساء تلك المدة كن يعددن السجائر رمزًا ذكوريًا لقوة الرجال؛ ومن ثم فهي غير مناسبة للنساء، قام بيرنيز بتأجير مجموعة من النساء، ليرتدين ملابس المطالبات بحق المرأة في الاقتراع ويتصرفن مثلهن. وسار هؤلاء النساء في فيفث أفنيو في نيويورك في تظاهرة للمطالبة بحقوق المرأة، وعندما مررن بمصوري الصحف أخرجن السجائر وأشعلنها بزعم أنها «مشاعل الحرية». وقد نجحت الإستراتيجية في كسر مقاومة المرأة للسجائر.

وثمة انتصار ثانٍ يشمل شركة أخرى، شركة «بيتي كروكر»، فقد اكتشف بيرنيز أن النساء لا يشترين خليط الكعك؛ لأنهن يشعرن بالخجل من تقديم كعكة لأزواجهن لا يتطلب إعدادها إلا قليلاً من الجهد. فأوصى بيرنيز بتغيير التركيبة، لتتطلب إضافة بيضة طازجة، ومرة أخرى نجحت الإستراتيجية. فقد شعر النساء بأنهن فعلن ما يستحق المديح على ما قمن بخبزه، وبدأت مبيعات خليط الكعك تنشط بقوة.

أدرك بول مازور -شريك بيرنيز في العمل التجاري- الأهمية الكبرى للأساليب الجديدة في الإقناع الجماعي، إذ قال: «لا بد أن نحوّل أمريكة من ثقافة الحاجة إلى ثقافة الرغبة، ويجب تدريب الناس على أن يرغبوا، وعلى أن يريدوا أشياء جديدة، حتى قبل استهلاك الأشياء القديمة تمامًا. ويجب علينا أن نصوغ عقلية جديدة، فلا بد أن تتغلب رغبات الإنسان على حاجاته.

ويُستشهد دومًا بقول جورج أورويل: «الإعلان هو تحريك عصا داخل صندوق قمامة». ووسط كل هذا النقاش النظري، يجدر بنا أن نتذكر ما نتحدث عنه.

إن ما ينبغي أن يكون أشد الأمور إزعاجًا في ظهور هذه الأساليب الجديدة، هو ما تمثله من تهديد لمنطق الرأسمالية الداخلي. فقد أفسحت يد آدم سميث الخفية الطريق للعاملين في مجال التسويق، الذين لديهم القدرة حاليًا على تصنيع الاحتياج، فتلاعبوا بالخيوط غير المرئية لتحريك العرائس.

وكما ذكر في المقدمة، أوضح جون كينيث جالبريث، قبل ما يزيد عن خمسين عامًا، السطوة الغاشمة للإعلانات الإلكترونية الجماهيرية التي -إذا توافر لها المال لكافٍ- تمكنت من اصطناع الحاجة إلى منتجات لم يكن لدى المستهلكين أي فكرة عن حاجتهم إليها، أو رغبتهم فيها. أما صورة آدم سميث المجازية عن اليد الخفية فتأخذ بعدًا أعقد بسبب الإعلان الذي يشوه عملية الطلب، وباختصار، يضخّم هذا التشويه التناقضات الداخلية بين الرأسمالية والديمقراطية. (هذه التناقضات

أقل سطوعًا مما بين الشيوعية والديمقراطية، بكل المقاييس. ويقال إن جالبريث علق ساخرًا: «في ظل الرأسمالية يستغل الإنسان أخاه الإنسان، وفي ظل الشيوعية يحدث العكس تمامًا».

ثمة نتيجة أخرى للأهمية الجديدة للإعلان الإلكتروني الجماهيري في الأسواق، وهي أنه توجد حاليًا صناعات عديدة في الولايات المتحدة تقتصر المنافسة -إلى حد بعيد- على الشركات التي تمتلك الثروة المركزة اللازمة لإعداد حملات التسويق الضخمة. ولا تزال الجودة الطبيعية في المنتج المذكور وسعره، أمورًا مهمة جداً -لكن قدرة المنافسين الجدد- بما فيهم أصحاب المشروعات الصغيرة على تحقيق تأثير سريع مفاجئ بتقديم إغراء أكبر للمستهلك، قد ضعفت بشدة.

إن ما ينتج من تركيز الثروة التجارية في أيدي عدد ضئيل من المؤسسات الضخمة، قد حدث بالتزامن مع تركز السلطة السياسية بدرجة أكبر في أيدي عدد اقل من الناس.

نتيجة لذلك، تولد دافع قوي لدى من يسعون لتحقيق مكاسب ضخمة من مشروعات فاسدة، لإيجاد سبل لتعطيل حكم العقل أو إعاقته، بوصفه المقياس الذي سيقاس به سلوكهم. لكن أشد المخادعين طموحًا، لم يكن ليتخيل أن حكم العقل بوصفه قوة مهيمنة في الساحة العامة، يمكن أن يضعف إلى الدرجة التي وصل إليها عقب الانتقال من الساحة القائمة على المواد المطبوعة، إلى الساحة القائمة على الإعلام الإلكتروني.

وكان من الحتمي أيضًا أن يبدأ بيرنيز بتطبيق آرائه النفسية وآرائه الخاصة بالتسويق الضخم على بيع الأفكار السياسية، إذ يقول: «لو أننا

فهمنا آليات العقل الجماعي ودوافعه، أليس من الممكن السيطرة على الجماهير وإخضاعهم لنسق موحد حسب رغبتنا دون أن يدركوا ذلك؟ لقد أثبتت الممارسة الحديثة للدعاية أن ذلك ممكن، على الأقل إلى درجة معينة، وداخل حدود معينة».

في عام 1922 -حين بدأ العالم يتعرف على المذياع وعلى موسوليني وهتلر وستالين- كان والتر ليبمان هو أول من اقترح ضرورة أن يتبنى أصدقاء الديمقراطية أيضًا أساليب الدعاية، برغم أنه لم يستخدم الكلمة نفسها؛ إذ استخدم بدلاً منها عبارة، ربما تكون أشد أثرًا عندي، وهي «تصنيع الإجماع». وفيما بعد أثارت هذه العبارة المأثورة اهتمام بعض مناهضي فلسفته، ومن بينهم أستاذ علم اللغويات في إم آي تي، نعوم تشومسكي، الذي اختار هذه العبارة لاحقًا لتكون عنوانًا لأحد كتبه «تصنيع الإجماع».

كان ليبمان -برغم حسن نيته- ساخرًا في تحليله، ونخبويًا في افتراضاته، وغير واقعي على الإطلاق فيما يتعلق بما سيلحق بالديمقراطية من أضرار، إذا آل اتخاذ القرارات النهائية إلى «طبقة حاكمة متخصصة» ثم بيعت للشعب بالدعاية. وكان هذا تحديدًا هو ما حدث مع غزو العراق.

قال ليبمان: «إن إدراك كيفية خلق الإجماع سيغير كل الحسابات السياسية، ويعدّل كل المبادئ السياسية. ونتيجة للبحث النفسي، المقترن بوسائل الاتصال الحديثة، مرت الممارسة الديمقراطية بمنعطف جديد؛ بل إنها تمر بثورة ربما أكثر أهمية من أي تحول في القوة الاقتصادية قاطبة».

في العقد اللاحق، استخدم الرئيس فرانكلن ديلانو روزفلت الإذاعة في التواصل، متجاوزًا رؤساء تحرير الصحف وغيرهم من الوسطاء، لإحداث تحول حاد في الحدود الفاصلة بين الديمقراطية والرأسمالية، حينما قام بخلق دعم عام لأهداف «العقد الجديد».

لكن القيود القانونية المفروضة على الإعلام الإذاعي في الولايات المتحدة، منعت استخدامه في المعالجة السياسية الساخرة التي كانت موجودة في كثير من الدول الأخرى – في أوروبة وآسية وأمريكة اللاتينية وإفريقية.

وقد أزيلت هذه القيود أثناء حكم ريجان بدعوى «حرية التعبير»، وكانت النتائج رهيبة. فلم يكن مؤسسونا ليتخيلوا قط أن سوق الأفكار يمكن أن تتغير بهذا العمق، لدرجة أن «موافقة الشعب» -وهي المصدر الأساسي للسلطة السياسية الشرعية في أي ديمقراطية- يمكن أن يصير سلعة.

وكان المذياع، طبعاً، مبشرًا بوسيلة البث التي تفوقه قوة وتأثيرًا دون شك، وهي التلفاز.

وكما ذكر في المقدمة، فإن التلفاز أيضًا وسيلة أحادية الاتجاه؛ لأن الأفراد يستقبلون ولا يرسلون، ويستمعون ولا يتكلمون، وتعطى لهم المعلومات ولا يشاركون فيها بدورهم، ولا يعلقون عليها بأساليب يمكن للآخرين سماعها. لذلك يتوقف تلقائيًا استخدام أدوات العقل لديهم بوصفهم مشاركين في الحوار العام.

وهناك مجموعة من النتائج المنفصلة كليًا ترتبط بهذا التغير في طبيعة الساحة العامة، وهي -هذه المرة- ليست متجذرة في التأثير على عمليات الإدراك الحسية، ولا التأثير على العمليات العقلية، أو على التوازن الداخلي بين العقل والخوف والإيمان، وإنما هي متجذرة -هذه المرة- في الوقائع الاقتصادية المحضة الخاصة بماديات الوسيلة نفسها. ولأنها -حتى عهد قريب- كانت منظومة مركزية، فإنها تتطلب استثمارات رأسمالية ضخمة للتحكم المتزامن أو شراء إنتاج البرامج، وبثها من نقطة محددة إلى مئات الملايين من الناس. وقد أدى ذلك إلى سيطرة من يملك قدرًا أكبر من الثروة على برامج التلفاز والبث التلفازي.

بالإضافة إلى ذلك، يتقلص عدد الأصوات في وسائل الإعلام في حين يتنامى تأثير أصحاب الصوت المسموع. ولقد تقدمت عملية تغيير الملكية -فعلاً- تقدمًا بالغًا لدرجة أنها أزعجت بعض أعضاء الكونجرس من الحزب الجمهوري المحافظ، لتجعلهم يشتركون مع أعضاء الحزب الديمقراطي في معارضة جهود لجنة الاتصالات الفيدرالية، التي كانت تسعى لجعل عالم المعلومات أكثر أمنًا فيما يخص مسألة الاحتكار.

وبالنسبة للجيل الأول من البث التلفازي، كان من بين الأمور الفيزيائية لهذه الوسيلة الإعلامية، الاعتماد على النطاق الكهرومغناطيسي للبث المباشر، وفصل كل قناة عن الأخريات بطول كافٍ للموجات، حتى إن الشبكة الناتجة كانت تعاني نقصًا شديدًا في الترددات المتاحة الصالحة للبث. وقد نجمت نتيجتان عن تلك الأمور الفيزيائية: أولها، أن قلة الترددات كانت تعني أنه لا يمكن استخدام إلا عدد ضئيل فقط من الترددات أو القنوات في كل منطقة جغرافية منفردة. والثانية، كان على

الحكومة دور تحديد من يعطي امتياز استخدام هذه المصادر النادرة وطبقًا لأي معيار.

وقد أثرت اقتصاديات البث على الأجيال الثلاثة اللاحقة من التوزيع التلفازي: المحطات الأرضية والأقمار الصناعية والإنترنت. ففي كل حالة من هذه الحالات، كانت الأمور المادية الخاصة بنظام البث، والتصميم المحدد تؤثر على البنية الاقتصادية للمنظومة. فبالنسبة إلى البث الأرضي (الكابل)، فإنه كان احتكارًا طبيعيًا، بمعنى أن الاستعمال الكهربائي أو شبكة الهاتف الأرضية تمثل احتكارًا طبيعيًا؛ ومن مصلحة المجتمع الحد من عدد الكابلات والخطوط الملحقة بأقطاب خشبية حول الحي، أو المدفونة تحت أرضية الشارع، وهكذا دفعت اقتصاديات المنفعة وسيلة الكابل نحو احتكار طبيعي.

ومن ثَمّ، يظهر النوعان نفسهما من قابلية التأثير بالفساد. أولهما: إنك تحتاج إلى قدر هائل من الثروة لبناء مثل هذه المنظومة وصيانتها وتشغيلها. والثاني: أنك تحتاج إلى نفوذ سياسي لتلقي الرعاية الحكومية اللازمة لكي تكون المحتكر الطبيعي الوحيد، وكما أنك تحتاج إلى تسهيلات حكومية لكل الخيارات السياسية التي تنجم عن المعيار المستخدم في هذه الخيارات. وبالمثل، في حالة البث بالأقمار الصناعية، تُقلص تكلفة تدشين القمر الصناعي في مداره -إلى حد بعيد- عدد الشركات القادرة على دفع هذه التكلفة.

ويتوقع بعضهم أن الإنترنت؛ المنظومة الثالثة للبث التلفازي، قد يُحدث في آخر الأمر تحولات مؤثرة في طريقة إنشاء التلفاز وبث برامجه.

وسيتم تناول هذا الموضوع بتفصيل أكبر في الفصل التاسع تحت عنوان «جماعة المواطنين وثيقة الصلة».

وهكذا، تشكلت إحدى أوضح عمليات تركيز القوى وأشدها خطورة في الإعلام، حيث استخدمت التكتلات القوية ثرواتها لتكتسب قوة أكبر ومن ثَمّ ثروة أكبر. وقد جعلت القيود المادية والاقتصادية على إنشاء تلفاز هذه النتيجة تحديدًا -بوجه عام- أمرًا حتميًا. ومن الصعب التحديد الدقيق لمدى ما حدث من تغيير في ملكية وسائل الإعلام في جيل واحد فقط. فمن النادر اليوم أن ترى عملاً تجاريًا إعلاميًا تديره عائلة ما وتفخر باستقلالها، وتراثًا صحفيًا استمر حيًا فوق ستة أجيال؛ فمثل هذه الأعمال التجارية اليوم تعد جزءًا من تكتلات يُفرض عليها التزامات، من بينها تحقيق مطالب وول ستريت، وليس تحقيق توقعات آبائنا المؤسسين بضرورة وجود جماعة مواطنين واعية.

تستطيع التكتلات الكبرى اليوم إلى الهيمنة على أشكال التعبير عن الرأي التي تكتسح عقول المواطنين؛ فهي تنتقي الأفكار التي تذيعها، وترفع صوتها، لدرجة أنها تحجب أصوات الآخرين، مهما كانت صلاحيتها؛ لأن أصحابها ليس وراءهم رعاة أثرياء، فالنتيجة هي انقلاب الأمر الواقع الذي يطيح بحكم العقل، والجشع والثروة الآن هما ما يحدد النفوذ في مجتمعنا، كما أن النفوذ يستخدم بدوره لزيادة الثروة والسلطة وتركيزهما في أيدي قلة قليلة. وإذا كان هذا بدوره يبدو كلامًا مبالغاً فيه، فمن فضلك واصل القراءة، فإنني سأقدم وقائع فعلية.